اقتصاديون يدعون للاهتمام بقطاع المعادن وتنمية الصناعات الاستخراجية

■ ،،كتب/ محمد راجح

دعا اقتصاديون الى ضرورة استغلال الامكانيات الهائلة لقطاع المعادن وتنمية الصناعات الاستخراجية للدور الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الاقتصادية.

مؤكدين أهمية الثروات الطبيعية والاستخراجية التي تمتلكها بلادنا والتي التركيز على تنميتها بشكل أمثل وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية لاستغلال الفرص الاستثمارية التي يتمتع بها هذا القطاع الواعد.

وتمتلك اليمن ثروة معدنية متنوعة ومتعددة وفرصاً استثمارية مغرية في هذا المجال الذي يحتاج للمزيد من الدعم والاهتمام الحكومي، وكذا تشجيع وتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية لاستغلاله بشكل اقتصادي وتنموي أمثل.

ويتطلب قطاع الصناعات الاستخراجية تنفيذ العديد من مشاريع البنية التحتية والخدمية وإيجاد مصادر تمويل متنوعة لاستغلال واستثمار هذه الثروة الواعدة.

ويتمثل المدخل الأساسي لتنمية هذا القطاع في التأكد من وجود الاحتياطيات المناسبة من الخامات المعدنية واقتصاديات الانتفاع منها.

وتهدف استراتيجية قطاع الثروة المعدنية إلى تعزيز تنمية واستغلال الثروات المعدنية وتحقيق عوائد مناسبة للاقتصاد الوطني من الأنشطة التعدينية والمساهمة في التخفيف من الفقر والبطالة.

ويحتاج هذا القطاع لإيجاد مشاريع حيوية في مجال البنية التحتية مثل إنشاء سكك حديدية وموانئ خاصة بالصناعات التعدينية لأهمية النقل في نجاح المشاريع الاستثمارية في هذا الجانب، ولكون مسألة النقل من أهم العوامل المؤثرة على تطوير واستثمار الموارد المعدنية ولأهميتها كوسائل ضرورية لنقل الخامات من مناطق وجودها إلى نقاط التصنيع والإنتاج والأسواق الاستهلاكية. بالإضافة إلى إنشاء مناطق صناعية والدور الذي يمكن أن تقوم به في نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة ورفع مهارات العاملين بهذه الصناعة وتوفير أحدث الأساليب الإنتاجية والتسويقية لتحقيق الاستغلال الاقتصادي المناسب ورفع القيمة المضافة.

ونفذت هيئة المساحة الجيولوجية مشروعاً هاماً في هذا الخصوص يتمثل في تطوير الصناعات التعدينية في اليمن وكمرحلة أولى في نطاق محافظات الجوف ومارب وشبوة، وأوصت الهيئة بضرورة إنشاء خط سكة حديد لربط مواقع الثروات المعدنية في ذلك النطاق الذي يتميز بتواجد العديد من الموارد المعدنية.

وشهد قطاع الصناعات الاستخراجية خلال الخمس السنوات الماضية تطورات ملموسة على صعيد البناء المؤسسي والنشاط الاستثماري ويعد إصدار القانون الجديد للمناجم والمحاجر من أهم التطورات التي أحدثت نقلة نوعية في هذا القطاع الحيوي، حيث يسمح القانون الجديد بإسهام القطاع الخاص في الاستثمارات بمجال التعدين والتنقيب والاستكشافات وتحديد نماذج التعدين المختلفة.

وطبقاً لتقرير رسمي صادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي فقد حقق قطاع الصناعات الاستخراجية نمواً بمتوسط سنوي بلغ ٦,٢٪.

وتهدف الخطة الخمسية التنموية الرابعة إلى تحقيق نمو في القيمة المضافة لقطاع الصناعات الاستخراجية عدا النفط والغاز بمعدل سنوي يصل إلى ما يقرب من ٧,٨٪.

ويعاني هذا القطاع الواعد العديد من التحديات أهمها عدم ملاءمة الأطر التشريعية والقانونية لتنظيم عمل القطاع وتعدد الجهات المصدرة لتراخيص مزاولة النشاط والوضع الأمني وعدم وضوح حقوق ملكية الأراضي وكذا ضعف البنى التحتية، بالإضافة إلى استخدام الوسائل القديمة في استخراج الخامات وندرة القوى العاملة الماهرة في هذا القطاع.

وتتضمن خطة التنمية الرابعة العديد من السياسات والبرامج التي سيتم تنفيذها ومن أهمها استكمال البناء التشريعي والمؤسسي لقطاع الثروة المعدنية وبناء قدرات العمالة الوطنية في الجهات المعنية بهذا القطاع إلى جانب تطوير المعرفة الجيولوجية والتقنية والاقتصادية حول الثروة المعدنية وفرص استثمارها وإنشاء قاعدة للمعلومات والبيانات الجيولوجية.. بالإضافة إلى دراسة المخاطر الجيولوجية والبيئية وتخفيف آثارها وإقامة البنية الأساسية اللازمة لاستغلال الثروات المعدنية وخاصة في المناطق الواعدة وتشجيع القطاع الخاص لاستغلال الفرص المتاحة في قطاع التعدين.

ويُعتبر قطاع الثروة المعدنية والصناعات الاستخراجية من أهم القطاعات الواعدة، حيث تظهر الدراسات الجيولوجية توفُّر العديد من المعادن والخامات الطبيعية المختلفة والتي ما زال أغلبها مدفوناً في باطن الأرض ولم يتم وضعه موضع الاستغلال لارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض العائدات في مواقع وجود هذه الخامات نتيجة للعديد من المقومات القائمة في هذا الخصوص.

ويحتاج هذا القطاع لإيجاد مشاريع حيوية في مجال البنية التحتية مثل إنشاء سكك حديدية وموانئ خاصة بالصناعات التعدينية لأهمية النقل في نجاح المشاريع الاستثمارية في هذا الجانب، ولكون مسألة النقل من أهم العوامل المؤثرة على تطوير واستثمار الموارد المعدنية ولأهميتها كوسائل ضرورية لنقل الخامات من مناطق وجودها إلى نقاط التصنيع والإنتاج والأسواق الاستهلاكية.. بالإضافة إلى إنشاء مناطق صناعية والدور الذي يمكن أن تقوم به في نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة ورفع مهارات العاملين بهذه الصناعة وتوفير أحدث الأساليب الإنتاجية والتسويقية لتحقيق الاستغلال الاقتصادي المناسب ورفع القيمة المضافة.

القطاع الخاص يطالب بفتح الاستثمار في التعليم الفني والتدريب المهني

■ ،،كتب/ محمد راجح

دعا تقرير رسمي حديث الى ضرورة العمل على وضع الخطط والبرامج اللازمة لرفع مستوى التعليم الفني والتدريب المهني واستحداث برامج وتخصصات ملبية لاحتياجات سوق العمل

وأكد التقرير الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي اهمية تشجيع استثمارات القطاع الخاص بالتعليم الفني والتدريب المهني وتطوير البنية التحتية للمؤسسات التعليمية والتدريبية.

وطبقاً للتقرير فإن هناك العديد من التحديات التي تواجة التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن تتمثل في ضعف الطاقة الاستيعابية وتدني الارتباط بسوق العمل والنقص الحاد في التجهيزات وتغليب الدراسات النظرية على التطبيقية بالاضافة الى تدني الكفاءة الداخلية والخارجية وضعف المخصصات الاستثمارية وتدني استخدام التاح منها.

وارتفع عدد مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني من ٥٥ مؤسسة الى ٨٢ مع نهاية العام ٢٠١٠ وبالتالي زاد عدد الملتحقين بهذه المعاهد بمتوسط يزيد على ٢٪

وتهدف خطة التنمية الرابعة الى رفع الطاقة الاستيعابية للتعليم الفني والتدريب المهني وربط المناهج والبرامج التعليمية والتدريبية باحتياجات سوق العمل والعمل على رفع الطاقة الاستيعابية للتعليم الفني الى الضعف مع نهاية العام٢٠١٥م، وكذا تحسين كفاءة ونوعية مؤسسات التعليم الفنية والتدريبية.

ويشير التقرير الى اهمية تطوير البنية التحتية للمؤسسات التعليمية والتوسع في برامج التدريب المستمر وتطوير نظام الامتحانات بما يتفق والمناهج التعليمية والتدريبية ورفع قدرات المدرسين والمدربين مع تأمين فرص وظيفية جديدة لمواجهة التوسع وسد العجز بالاضافة الى تأسيس وتنفيذ مجالس الجودة والاعتماد الاكاديمي في الوزارة والمؤسسات التابعة لها واستكمال بناء نظام المعلومات الفنية والمهنية.

تريليون و٣٩,٥ مليار ريال الاستخدامات الفعلية للدولة في النصف الأول

■ ،،خاص / الثورة

أظهرت البيانات المالية الفعلية الأولية للفترة (يناير- يونيو ٢٠١١ م) أن الاستخدامات الفعلية الأولية بلغت (١٠٣٩,٥ مليار ريال، بينما كانت التقديرات لنفس الفترة مبلغ (٩١٨,٠) مليار ريال محققة تجاوزا بمقدار (١٢١,٥) مليار ريال وبنسبة (١٣,٢ ٪) من إجمالي الاستخدامات المعتمدة في الموازنة.

وبحسب احصائية مالية الحكومة يتركز ذلك التجاوز في نفقات الباب الثاني (نفقات على السلع والخدمات) بمقدار (٣٦,٨) مليار ريال، والباب الثالث (الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية) بمقدار(٢١١,٤) مليار ريال نتيجة زيادة دعم المشتقات النفطية، وكذلك تحقق وفر في نفقات الباب الأول(أجور وتعويضات العاملين) بمقدار(٥,٢)مليار ريال والباب الرابع (اكتساب الأصول غير المالية) بمقدار (١٠٠,٥ مليار ريال نتيجة عدم استيعاب العديد من الجهات لمخصصاتها في الجانب الاستثماري خاصة التمويل الخارجي، وكذا في نفقات الباب الخامس(اكتساب الأصول المالية وتحمل الخصوم) بمقدار (٢٢,٧) مليار ريال.

وفي ضوء ما سبق، يتبين أن التنفيذ الفعلي الأولي للموازنة للفترة (يناير- يونيو ٢٠١١ م) أظهر عجزاً صافياً بمقدار (١٨٧,٩) مليار ريال مقارنة بعجز صافي مقدر بحوالي (١٥٨,٢) مليار ريال لنفس الفترة، بزيادة مقدارها (٢٩,٧) مليار ريال بما نسبته (١٨,٨ ٪) من إجمالي العجز المقدر.

مناقشة قضايا العاملين في شركة كنيديان نكسن

■ ،،المكلا /سبأ

ناقش اجتماع أمس بمدينة المكلا برئاسة محافظ محافظة حضرموت خالد سعيد الديني عددا من قضايا العاملين في شركة كنيديان نكسن بتروليم يمن وشركائها في قطاعي ١٤و ٥١ والجهود المبذولة من قبل الجهات ذات الاختصاص وفرع اتحاد نقابات عمال الجمهورية بالمحافظة في متابعة هذه القضايا واستلام العاملين لمستحقاتهم وتسوية أوضاعهم وجهود تحسين ظروف عملهم.

وفي الاجتماع الذي ضم رئيس قطاع الحسابات النفطية بوزارة النفط والمعادن الدكتور سعيد الشماسي ونائب رئيس الشركة لشئون الموارد البشرية والإدارية خالد يسر البزيدي ورئيس فرع الاتحاد العام لفرع النقابات بالمحافظة عوض سالم باكونه، أكد محافظ حضرموت على ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام لمعالجة قضايا العاملين والحفاظ على حقوقهم وفقاً واتفاقات وانظمة العمل.

ودعا الى إشراك فرع اتحاد نقابات العمال بالمحافظة في متابعة هذه القضايا بما يسهم في معالجتها وتسويتها، مشيدا بجهود وزارة النفط والمعادن في متابعة القضايا الحقوقية للعاملين وتنفيذ كافة الاتفاقات بما من شأنه تمكينهم الحصول على استحقاقاتهم وحقوقهم وتحسين ظروف عملهم.

حضر الاجتماع الأمين العام لفرع الاتحاد عضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام للنقابات سالم بن مخاشن وعدد آخر من المسئولين في الجهات ذات الإختصاص.

٢٦٢ مليون دولار عائدات الحكومة من الصادرات النفطية في يونيو

■ ،،خاص / الثورة

بلغ إجمالي حصة الحكومة من الصادرات النفطية خلال شهر يونيو٢٠١١م نحو ٢,٩٩ مليون برميل مقارنة ب ٠,٩٩ مليون برميل خلال يونيو ٢٠١٠م ، وبزيادة تقدر بمليوني برميل .

كما بلغت عائدات حصة الحكومة من الصادرات النفطية ٣٣٦,٤٧ مليون دولار مقابل ٧٣,١٦ مليون دولار خلال نفس الفترة وبزيادة تقدر بـ ٢٦٢,٥٧ مليون دولار .

وترجع الزيادة في عائدات الحكومة من الصادرات النفطية إلى ارتفاع حصة الحكومة من الكمية المصدرة من النفط ، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية والتي وصل معدل سعر البرميل إلى ١١٢,٥ دولار مقارنة مع ٧٣,٩ دولار خلال نفس الفترة .

نظرا لاعتماد ٨٢٪ من احتياجاته على الاستيراد

البنك الدولي يحذر من أزمة غذاء في اليمن نتيجة غلاء الأسعار عالميا

■ ،،تقرير /أحمد الطيار

حذر البنك الدولي من أزمة غذاء في اليمن جراء ارتفاع أسعار الأغذية عالمية في الوقت الراهن خصوصا وأن اليمن تستورد ٨٢ ٪ من احتياجاتها من الخارج، واصفا اليمن بأنه معرض للخطر بشكل خاص.

وبين البنك الدولي في أحدث تقاريره الاقتصادية أن اليمن يستورد ٨٢ ٪ من احتياجاته ولذلك فهو "معرض للخطر بشكل خاص.

وأضاف البنك الدولي: أن اليمن لا تضم احتياطيا كبيرا من القمح والحبوب وان المخزون المتواجد على أراضيها لا يكفي لمدة شهر واحد طبقا لفاتورة الاستيراد ومستوى الاستهلاك للشعب اليمني .

وقال :هذا البلد يضم "احتياطي من القمح يعادل أقل من شهر قياساً بمتوسط الاستهلاك الشهري لهذه السلعة ومحدودية الموارد المالية.

ووفقا لتقرير البنك الدولي فإن "زيادة أسعار القمح بنسبة ٥٠ ٪ ستترجم إلى زيادة في فاتورة الاستيراد على اليمن بما يقرب من ١ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أو أكثر من ٢٠ ٪ من احتياطي النقد الأجنبي".

واعتبر البنك الدولي أن العالم بأسره يعيش حاليا وحتى نهاية العام ٢٠١١م أزمة غذاء حيث دفع ارتفاع أسعار المواد الغذائية بما يقرب من ٤٤ مليون شخص إلى براثن الفقر منذ منتصف العام ٢٠١٠م، وأدى بدوره إلى زيادة أعداد من يعانون من الجوع المزمن إلى مليار شخص حول العالم.

وارتفعت أسعار الغذاء العالمية بنسبة ٢٩ ٪ العام الماضي، مدفوعة بكوارث مناخية كالجفاف في روسيا وقرارها بحظر تصدير القمح، فضلا عن الإقبال المتزايد على الوقود الحيوي وارتفاع الطلب من الاقتصاديات الناشئة مثل البرازيل والهند والصين.

وقاد السكر والقمح هذه الزيادات حيث ارتفعت أسعارهما بواقع ٢٠ ٪ ، والدهون وزيوت الطبخ بنسبة ٢٢ ٪ وقد أدى ارتفاع الأسعار عن طريق السكر والقمح وبنسبة ٢٠٪ ارتفعت الدهون والزيوت المستخدمة في الطبخ ٢٢٪ .

وتواصل أسعار الغذاء ارتفاعها، رغم تفاوت أسعار الحبوب. فقد ارتفع مؤشر البنك الدولي لأسعار الغذاء بنسبة ١٥ ٪في الفترة ما بين أكتوبر ٢٠١٠م ويناير ٢٠١١م، ليصبح أعلى بنسبة ٢٩ ٪مما كان عليه قبل عام واحد ولا يقل إلا بنسبة ٣ ٪فقط عن ذروته في يونيو ويظهر تحليل المؤشر العام إلى عناصره الأولية أن مؤشر أسعار الحبوب لم يزل أقل بنسبة ١٦ ٪عما كان عليه في ذروة ارتفاعه، وذلك في المقام الأول بفضل الاستقرار النسبي لأسعار الأرز التي لم تزل أقل كثيراً مما كانت عليه في عام ٢٠٠٨م. وترجع بالدرجة الأولى الزيادة التي شهدها الربع الأخير من العام المنصرم إلى الزيادات في أسعار السكر ٢٠ ٪ ، والدهون والزيوت ٢٢ ٪ ، والقمح ٢٠ ٪ ، والذرة ١٢ ٪.

وبالنسبة للحبوب، كانت أسعار القمح هي الأكثر ارتفاعاً خلال الأشهر الأخيرة. حيث تسببت الصدمات المناخية التي أصابت العديد من أكبر البلدان المنتجة للقمح مع ما أعقبها في بعض الحالات من فرض قيود على التصدير، في الحد من كمية العرض وارتفاع الأسعار إلى أكثر من الضعف مقارنة بالمستويات المنخفضة التي سجلتها في يونيو ٢٠١٠ ويناير ٢٠١١م.

ويوجد حاليا عاملان اثنان يبقيان على ارتفاع أسعار القمح. فمن ناحية العرض هناك حالة من عدم اليقين بشأن حجم ونوعية صادرات القمح من أستراليا، حيث تضررت المحاصيل من جراء الأمطار والسيول الشديدة- علاوة على بواعث القلق بشأن محصول القمح الشتوي في الصين. وتتمحور محركات الطلب حول إمكانية إقبال كبرى البلدان المستوردة للقمح، ولاسيما في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على السوق بطلبات شراء ضخمة. ويرتبط ذلك بالرغبة في طمأنة الشعوب إلى كفاية مخزونات الغذاء المحلية في وقت تواجه فيه بعض البلدان حالة من عدم اليقين السياسي. وهناك سبب آخر يتمثل في أن بلدانا كالمملكة العربية السعودية تقلل بشكل مطرد من الإنتاج المحلي للقمح من أجل الحفاظ على الموارد المائية الثمينة والاعتماد أكثر على الواردات.

وأدى ارتفاع الأسعار العالمية للقمح إلى حدوث زيادات حادة في أسعار القمح المحلية في العديد من البلدان. واتسم انتقال الزيادات في أسعار القمح العالمية إلى الأسعار المحلية للمنتجات المرتبطة بالقمح بالارتفاع في بلدان كثيرة. فعلى سبيل المثال، زاد سعر القمح في الفترة ما بين يونيو ٢٠١٠ وديسمبر من العام نفسه بنسب ضخمة بلغت في جمهورية قيرغيز ٥٤ ٪ ، وطاجيكستان ٣٧ ٪ ، ومنغوليا ٣٣ ٪ ، وسري لانكا ٢١ ٪ ، وأذربيجان ٢٤ ٪ ، وأفغانستان ١٩ ٪ ، والسودان ١٦ ٪ ، وباكستان ١٦ ٪أيضاً. ويعتمد العديد من هذه البلدان بشدة على المنتجات المستخرجة من القمح في توفير حصة كبيرة من استهلاكه من السعرات الحرارية، ولاسيما بالنسبة للفقراء .

المواصفات تفحص ١٩٤٥٠ شحنة في النصف الأول

عثمان :صحة المواطن اليمني خط أحمر

■ ،،كتب/عبدالله الخولاني

بلغ إجمالي الشحنات الخاضعة لإجراءات الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة خلال النصف الأول من العام الجاري ٢٠١١م ١٩٤٥٦

وأوضح مدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة و ليد عبد الرحمن عثمان أن إجمالي الشحنات الواصلة إلى المنافذ خلال النصف الأول من العام الحالي والتي خضعت لإجراءات الهيئة بلغت(١٩٤٥٦) شحنة تم الإفراج عن (١٧٣٢٧) شحنة فيما تم إعادة تصدير كميات (٨٠٥٦) كيساً وكرتوناً مخالفة إلى بلد المنشأ وإتلاف (شحنة) كاملة مخالفة.

مؤكداً بأن تقارير التقييم للمنتجات المطابقة للمواصفات وصلت إلى (٧٦٠) تقريراً فيما بلغت عدد التقارير غير المطابقة نحو (٣٨١) تقريراً

وقال عثمان أنه تم منح وتجديد شهادة ممارسة التصنيع الجيد لعدد (١٥) شهادة للمنشآت الوطنية ومنحت (٣١) وثيقة تسجيل لمختلف المنتجات المحلية والمستوردة كما تم تنفذ (٦٣٧) نزولاً ميدانياً للتفتيش والرقابة على الجودة.

وفيما يخص الرقابة على المقاييس والمصوغات وأجهزة الوزن والكيل والقياس أشار مديرعام هيئة المواصفات الى أن إجمالي المحلات التي تم النزول إليها بغرض الرقابة والتفتيش بلغت (٩٧) نزولاً ميدانياً تم فيما معايرة (٣٥٩٠) ميزاناً متنوعاً (تجاري – إلكتروني – كتل أطوال) ومنح (١٧) شهادة معايرة موازين وضبط ومصادرة (٩٦) ميزانا مخالفا. فيما تم ضبط(٤٥) مخالفة في مجال المقاييس والمصوغات

واضاف أن إجمالي المشغولات الذهبية المستوردة والمحلية الخاضعة لإجراءات الهيئة بلغت (٤٩٠,٨٥) كغ تم سحب (٣٨٧) عينة للفحص نتج عنها (٣٥٢) عينة مطابقة للعيارات القانونية، فيما بلغت كمية المشغولات المخالفة التي تم كسرها(٢٦٤٨,٥) جرام ووصلت كمية السبائك الذهبية والفضية المصدرة والخاضعة لإجراءات الهيئة (٣٣٢٤,٨٦) كغ.

وفي مجال الفحص والاختبار والتحليل للمنتجات والسلع الغذائية والصناعية تم فحص (٣٣١٧) عينة وضبط (٢١٠) مخالفات تم اتخاذ الإجراءات بشأنها وفقاً للقانون.